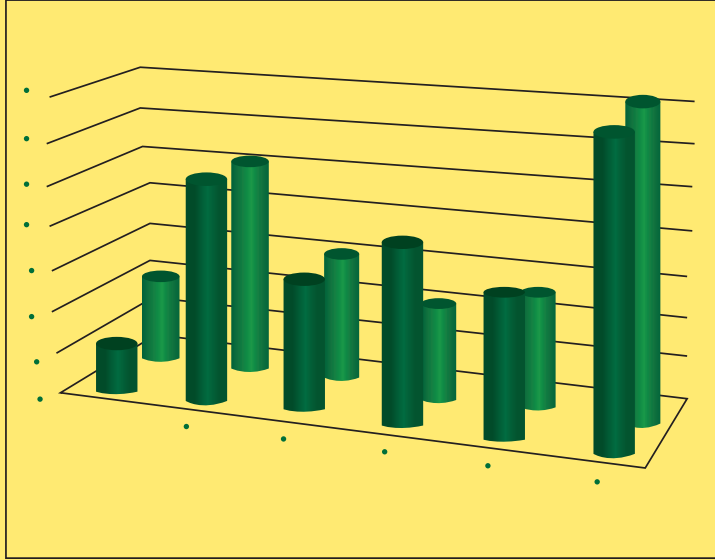


المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية



# مجلة العلوم الإحصائية



العدد رقم 24

مجلة علمية محكمة

يصدرها المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية

معتمدة في قائمة المجلات العلمية Ulrich's

[www.ulrichsweb.com](http://www.ulrichsweb.com)

مصنفة في معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (أرسيف)

[www.emarefa.net/arcif/](http://www.emarefa.net/arcif/)

ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)

# مجلة العلوم الإحصائية

مجلة علمية محكمة

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

الأستاذ الهادي السعيد

أمين التحرير

الدكتور لحسن عبد الله باشيوه

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. فيصل الشرعي  
أ. د. عيسى مصاروه  
أ. م. د. حسان أبو حسان  
أ. د. عبد الخالق التهامي  
أ. م. د. سلوى محمود عسار  
أ. م. د. حميد بوزيدة

أعضاء الهيئة الاستشارية

د. قاسم الزعبي  
د. ضياء عواد  
د. لؤي شبانه  
د. نبيل شمس  
د. خليفة البرواني  
د. غازي رحو  
د. علا عوض  
أ. د. عوض حاج علي  
أ. د. ميثم العيبي اسماعيل  
أ. م. د. محمد حسين علي الجنابي

معتمدة في قائمة المجلات العلمية Ulrich's

[www.ulrichsweb.com](http://www.ulrichsweb.com)

مصنفة في معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (أرسيف)

[www.emarefa.net/arcif/](http://www.emarefa.net/arcif/)

ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)

## شروط النشر في مجلة العلوم الإحصائية

- 1 - تنشر المجلة البحوث والدراسات العلمية في المجالات الإحصائية والمعلوماتية المكتوبة باللغة العربية والانكليزية والفرنسية على أن لا يكون البحث المقدم للنشر قد نشر أو قدم للنشر في مجلات أو دوريات أخرى أو قدم ونشر في دوريات لمؤتمرات أو ندوات.
- 2 - ترسل البحوث والدراسات الى أمين التحرير على أن تتضمن اسم الباحث أو الباحثين وألقابهم العلمية وأماكن عملهم مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني. وان يرسل البحث المراد نشره الكترونياً (على قرص أو بالبريد الإلكتروني) وفق المواصفات أدناه:
  - أ - أن يكون مطبوعاً على ورق حجم A4 وان يكون على شكل عمود واحد ويستخدم للغة العربية نوع حرف (Simplified Arabic) و(Times New Roman) للإنجليزية والفرنسية وبحجم خط (12). وباستخدام Microsoft Word وعلى وجه واحد للورقة.
  - ب - الهامش مسافة 2.5 سم لجميع جوانب الورقة.
  - ج - يرفق الباحث ملخصاً عن بحثه باللغتين العربية والانجليزية والفرنسية بما لا يزيد عن صفحة واحدة.
  - د - يتم الإشارة الى المصادر العلمية في متن البحث وفي نهايته، مع مراعاة أن لا يتضمن البحث سوى المصادر التي تم الإشارة إليها في المتن ووفق الأصول المعتمدة في ذلك (اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان المصدر، دار النشر، البلد).
  - هـ - ترقم الجداول والرسوم التوضيحية وغيرها حسب ورودها في البحث، كما توثق المستعارة منها بالمصادر الأصلية.
  - و- أن لا يزيد عدد صفحات البحث والدراسة عن (25) صفحة.
- 3 - يتم إشعار الباحث باستلام بحثه خلال مدة لا تتجاوز يومين عمل من تاريخ استلام البحث.
- 4 - تخضع كافة البحوث المرسله الى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي ويبلغ الباحث بالتقييم والتعديلات المقترحة إن وجدت خلال مدة لا تتجاوز اسبوعان من تاريخ استلام البحث.
- 5 - لهيئة تحرير المجلة الحق في قبول أو رفض البحث ولها الحق في إجراء أي تعديل أو إعادة صياغة جزئية للمواد المقدمة للنشر- بما يتماشى والنسق المعتمد في النشر- لديها بعد موافقة الباحث.
- 6 - يصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة ولا يجوز إعادة نشره في أماكن أخرى.
- 7 - تعبر المواد المنشورة بالمجلة عن آراء أصحابها، ولا تعكس وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.
- 8 - ترسل البحوث على العنوان الإلكتروني للمجلة:

[journal@aitrs.org](mailto:journal@aitrs.org) / [Info@aitrs.org](mailto:Info@aitrs.org)

## المحتويات

رقم الصفحة	اسم البحث والباحث	ت
1	تأثير الحرب على الحالة الصحية والتعليمية للأطفال في اليمن (دراسة ميدانية على محافظة تعز) السيد عبد الغنى على يحيى / جامعة صنعاء	1
32	دور المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في دعم المشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم لمكافحة الفقر خلال الفترة 2016-2022 الدكتورة رانية عدنان السطل	2
53	The Economic Impact Of Accession to the World Trade Organization: The Case of Arab Countries Jamal Qasem Hassan Mahmoud	3
69	The Type II Generalized Topp-Leone Burr Type III Distribution: Properties and Estimation Omnia A. Abd-Elrahim, Saida M. Saleh and Nahed M. Helmy	4

## دور المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في دعم المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم لمكافحة الفقر

خلال الفترة 2016-2022

الدكتورة رانية عدنان السطل

اختصاصي دراسات

قسم الأبحاث والدراسات / مديرية الابتكار والريادة/

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

تاريخ استلام البحث: 2023/08/01

تاريخ قبول البحث: 2023/08/25

نشر البحث في العدد الرابع والعشرين: ايلول / سبتمبر 2024

2522-64X/658.4

رمز التصنيف ديوي / النسخة الالكترونية (Online):

2519-948X/658.4

رمز التصنيف ديوي / النسخة الورقية (Print):

## دور المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في دعم المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم لمكافحة الفقر

خلال الفترة 2016-2022

الدكتورة رانية عدنان السطل  
اختصاصي دراسات  
قسم الأبحاث والدراسات / مديرية الابتكار والريادة/  
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

### المُلخص

ساهمت سياسات الدولة الاقتصادية والرؤى الحديثة منذ بداية القرن الواحد والعشرين في إعادة النظر في التوجهات الرئيسية لمؤسسات الدولة بغرض مكافحة مشكلة الفقر المتفاقمة في الأردن. يبحث البحث عن أهم أنشطة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في دعم المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم كوسيلة للحد من الفقر في الأردن؛ وذلك بالتركيز على الفترة من 2016-2022. وخُصّ البحث إلى أن تلك الفترة قد شهدت جهود مميزة للمؤسسة في طرح العديد من البرامج والمبادرات المتنوعة لتشغيل أصحاب الدخل المحدود وأصحاب الأفكار الريادية، وبالتزامن عن البحث عن مصادر جديدة للتمويل الداخلي والخارجي باستمرار. كان من أبرزها المشروع الزراعي التنموي الممول من الصندوق الدولي للمنظمة الزراعية والمعنى بمكافحة الفقر في المناطق الريفية، ومشاريع الترابطات الدولية والوطنية، وبرنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير، ومشروع ممارسة الأعمال من المنزل والمُوجّه إلى المشاريع المُصغرة لربات المنازل، ومشروع تطوير وتنمية صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر الأسواق الافتراضية، بالإضافة إلى مشروع تحويل نماذج الاختراعات إلى مشاريع تجارية. ولم يقتصر دور المؤسسة خلال فترة البحث فقط على ذلك؛ وإنما تجاوزت ذلك إلى التنوع في آليات الدعم مع إيجاد طرق جديدة للتأقلم مع المستجدات خاصة خلال فترة أزمة كورونا التي عانت منها البلاد.

**الكلمات المفتاحية:** المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم، مكافحة الفقر، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، الأردن.

## The Role of the Jordan Enterprise for Development Corporation in Supporting Micro Small and Medium-sized Enterprises for Poverty Alleviation during the Period 2016-2022

### ABSTRACT

The economic policies and modern visions of the state have contributed since the beginning of the 21st century to a reassessment of the main directions of state agencies aimed at addressing the escalating problem of poverty in Jordan . The study examines the key activities of the Joran Enterprises Development Corporation in supporting micro and small to medium-sized enterprises to alleviate poverty in Jordan ,with a focus on the period from 2015 to 2022 .The study concludes that this period witnessed notable efforts by the institution in

introducing various programs and diverse initiatives to employ those with limited income and foster innovative ideas. Concurrently, the study highlights the ongoing search for new sources of internal and external funding. One of the prominent projects was the agricultural development project funded by the International Fund for Agricultural Organization, aimed to poverty Alleviation in rural areas, Other projects included international and national connectivity initiatives, a program supporting industrial companies for export, a project for home-based business practices targeting micro Enterprises for housewives ,a project for the development and growth of exports of small and medium-sized enterprises through virtual markets, In addition to a project for transforming invention models into commercial enterprises. The role of the institution during the study period extended beyond these efforts to diversify support mechanisms and introduce new ways to adapt to developments especially during the COVID-19 crisis experienced by the country.

**Keywords:** Micro, Small and Medium-sized Enterprises (MSMEs), Poverty Alleviation, Jordan Enterprises Development Corporation.

### المقدمة

تُمثل ظاهرة الفقر إحدى التحديات الرئيسية التي تُعرقل جهود تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية. إذ هناك اتفاق عالمي على أهمية تكثف جهود كافة أنواع المنظمات المحلية والعالمية للسعي نحو مكافحة والحد من الفقر. ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين أصبح تركيز الدول على المشاريع المُصغرة (متناهية الصغر أو الناشئة) والصغيرة والمتوسطة الحجم (MSMEs) كوسيلة للتخفيف من مشكلة الفقر من خلالها عن طريق توليد فرص عمل أكثر وبالتالي تقليل نسب البطالة لأصحاب الدخل المتدني والمتوسط.

يُعتبر الأردن من الدول التي تعاني من نسب مرتفعة للفقر؛ إذ إن نسب الفقر في الأردن خلال الفترة الماضية شهدت قفزات ملفتة، إذ كانت 14.4% خلال عام 2010 ثم أصبحت 15.7% خلال عام 2018 ثم ارتفعت خلال أزمة فيروس كورونا إلى 27% أي حوالي 11 نقطة مئوية بالنسبة للأردنيين (البنك الدولي، 2022). الأمر الذي استدعى إلى حتمية وضع السياسات والبرامج المكثفة؛ التي من شأنها تقليل هذا النسب والعمل على تفعيل هذه السياسات من خلال مؤسسات الدولة الوطنية. ومن الجدير بالذكر أن استمرار تدفق اللاجئين السوريين الباحثين عن عمل إلى الأردن والذي بدأ في عام 2011 أدى إلى تفاقم المشكلة؛ فزيادة العرض العمالي في سوق العمل أدى إلى زيادة المنافسة على الوظائف وخصوصاً الخدمية منها وتقليل الأجور المحلية في بعض القطاعات بسبب الضغط المتزايد عليها؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر لدى المواطنين. كما ان زيادة عدد السكان أدى إلى زيادة الطلب على الموارد وبالتالي زيادة الأسعار مما زاد من المشاكل والتحديات الاقتصادية في الدولة وأبرزها الفقر. كما إن فترة أزمة فيروس كورونا والتي عانت منها البلاد خلال الفترة 2020-2022 والتي فرضت فيها الحكومة العديد من القيود على سوق العمل أدت إلى تدهور الكثير من القطاعات وبالتالي تدني دخول معظم الأفراد الأمر الذي أدى هو كذلك إلى زيادة معدلات البطالة والفقر.

إن الفقر والبطالة هما أهم مضائق الاقتصاد الأردني في الآونة الأخيرة وهما وجهان لعملة واحدة؛ إذ تنبهت الحكومات المتعاقبة والرشيده إلى أن مكافحة الفقر تبتدئ من محاولة القضاء على مشكلة البطالة؛ حتى يتم وضع الاقتصاد على سكة النمو؛ فأصبحت السياسات والقرارات الاقتصادية تصب

باتجاه تحفيز العمل المُنتج وتأمين المؤسسات المعنية والتقليل من العوائق التي قد يواجهها الراغبين في دخول سوق العمل وتوفير بيئة الاستثمار الصحية المناسبة لهم (المالكي، 2019). يُسلط هذا البحث على أهم إسهامات المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية تحديداً كأحد أهم مؤسسات الدولة المعنية بدعم المشاريع الاقتصادية؛ باعتبارها أحد الأذرع الحكومية الخاصة بدعم القطاع الخاص في الأردن ليصبح قادراً على المنافسة محلياً وعالمياً وبالتالي الحد من مشكلة الفقر والبطالة التي يعاني منها المجتمع الأردني منذ سنين طويلة. وتركز الدراسة على الفترة من 2016-2022 كونها فترة نشطة وحافلة بالمشاريع والمبادرات المختلفة، وكمحاوله لفهم طبيعة الاستثمار والتغير في ذلك الدور بعد مشكلة الغلاء والتضخم وزيادة نسب الفقر والبطالة في الدولة.

### إشكالية البحث وأسئلته

يندرُ التعرض بالدراسات والبحوث عن دور أجهزة الدولة في بعض المجالات، أو التركيز على دور مؤسسة فردية بعينها لإحدى أهم أجهزة الدولة المُكلفة بالسعي نحو تخفيف حدة الفقر، والتي وصلت إلى 27% خلال أزمة فيروس كورونا حسب احصائيات البنك الدولي. كما أن هناك تقليل من دور المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم في تحريك عجلة الاقتصاد والتي يمكن أن تساهم إلى حد كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر؛ الأمر الذي يتطلب القاء الضوء على هذا الدور من خلال توضيح دور المؤسسة الأردنية في تطوير مختلف أحجام المشاريع الاقتصادية كأحد أهم هذه الأجهزة.

### يتمثل التساؤل الرئيسي للبحث فيما يلي:

ما هي أوجه دعم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية للمشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم خلال الفترة من 2016-2022؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية وهي:

1. كيف يمكن أن تساعد المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم في الحد من الفقر؟
2. ما هي المديریات والوحدات داخل المؤسسة المعنية بدعم المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم؟
3. ما هي أهم أنشطة وإنجازات المؤسسة المهمة خلال الفترة 2016-2022؟
4. من هم شركاء المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في البرامج والمشاريع؟
5. ماهي جوانب دعم المؤسسة للمشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة توفير التمويل<sup>1</sup>؟
6. ما هي البرامج والمشاريع والمبادرات البارزة التي تم طرحها خلال الفترة 2016-2019؟
7. ما هو البرامج التي استحدثتها المؤسسة لمواجهة أزمة فيروس كورونا خلال الفترة 2020-2022؟
8. ما هي الجهود التي قامت بها المؤسسة للمشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة التشبيك؟

### أهمية البحث

تناولت الكثير من الدراسات دور المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم في النمو الاقتصادي المستدام؛ لكن هذه الدراسة سلطت الضوء على أهم مؤسسة في القطاع العام مكلفة بدعم هذه المشاريع التي من شأنها تلقائياً مكافحة الفقر والحد منه، وبالتالي تقليل نسب البطالة في الأردن.

<sup>1</sup> تعتمد المؤسسة في التمويل على المبالغ المخصصة لها من قبل الموازنة العامة سنوياً، وبعض الجهات المانحة، علماً أن المنتفع يجب أن يتحمل نسبة محددة من تكلفة المشروع حسب البرنامج المُعلن.

## منهجية البحث

تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة لاستكشاف وتحليل أهم أنشطة المؤسسة لدعم المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم، وبحث طبيعة الاستمرار والتغير في ذلك الدور مع تسليط الضوء على الفترة الزمنية من 2016-2022؛ كونها فترة امتازت بإنجازات مشهودة للمؤسسة.

## أسلوب جمع البيانات

تعتمد الدراسة على إجراء بعض من المقابلات الشخصية مع مسؤولي الأقسام والمديريات المهمة بدعم المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم في المؤسسة؛ وذلك كمصدر للبيانات والمعلومات الأولية، أما البيانات والمعلومات الثانوية فتم الرجوع إلى التقارير والوثائق الحكومية والدراسات المنشورة على موقع المؤسسة الإلكتروني.

## تقسيم البحث

تم تقسيم البحث إلى أربعة أقسام رئيسية بخلاف المقدمة والخاتمة والتوصيات. إذ يركز القسم الأول على الحد من الفقر كأحد أبرز أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، أما القسم الثاني فيركز على المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة كإحدى الآليات الرئيسية للحد من الفقر في ظل الرؤى الاقتصادية الحديثة، أما القسم الثالث يتناول الدراسات السابقة حول الفقر والمشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة، أما القسم الرابع والأخير فيلقي الضوء على أهم جوانب دعم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية خلال فترة البحث.

## أولاً: الحد من الفقر كأحد أبرز أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة

لا يزال النمو الاقتصادي هو القضية الأكثر أهمية لأهداف التنمية المستدامة، لذا كان لا بد من اتفاق المجتمع الدولي على كيفية التعامل مع مشكلة الفقر في مناخ ظهرت فيه أبعاد جديدة للفقر، خاصة فيما يتعلق بمشكلة البطالة وتوفير فرص العمل. إذ شهدت الألفية الثالثة طلب ومناشدة عالمية تتطلب التدخل والتمويل الدولي الفعال للتعامل مع الفقر والحد من انتشاره من خلال سياسات وبرامج تعاونية وإنمائية مختلفة، كذلك التوسع في النظر إلى المشكلة وإيجاد حلولاً أكثر فعالية واستدامة في المجتمعات، وإيجاد التعاون والشراكات بين القطاعين العام والخاص كتفعيل لمفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات من ناحية والمؤسسات المحلية والدولية من ناحية أخرى.

أصبحت الدول في الآونة الأخيرة تولي اهتماماً كبيراً لدور المؤسسات الاقتصادية المحلية في مكافحة الفقر؛ وذلك لمقدرتها على خلق أسواق جديدة للجميع، والتي لا تمنح فقط الأشخاص الحرية في اختيار المهن والوظائف التي تناسب إلى أقصى درجة مع مواهبهم ومهاراتهم الشخصية، وإنما أيضاً توفر مجال مشاركة متكافئ يمنحهم الفرصة في القيام بذلك. وبالنسبة لأولئك الذين يملكون أفكاراً جيدة سوف يكون لديهم القدرة على إقامة مشروعاتهم الخاصة. كما أن الأفراد تميل إلى الأنشطة التي تكون فيها قدرتهم الإنتاجية عالية بدرجة أكبر. لقد تم وصف هذه المؤسسات بمحركات الازدهار في هذه الدول؛ إذ انها تمهد الطريق أمام محركين مهمين للازدهار، وهما: التكنولوجيا والتعليم، إذ إن النمو الاقتصادي المستدام يكون دائماً مصحوباً بالتطوير التكنولوجي الذي يمكن الأشخاص (القوى العاملة)، والأرض، ورأس المال القائم (المنشآت، والآلات المتوفرة، وما إلى ذلك) أن تصبح أكثر إنتاجاً وفعالية. إن القدرة التي تمتلكها المؤسسات الاقتصادية الحكومية في دعم وتعزيز كفاءة الأسواق الشاملة للجميع، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، والاستثمار في الموارد البشرية، وتحريك ودفع المواهب والمهارات لعدد كبير من الأشخاص يعد أمراً مهماً وجوهرياً بالنسبة للنمو الاقتصادي (Acemoglu & Robinson (2012).

أشار (Wolf (2008 إلى أنواع الفقر المتعلقة بالدخل والاستهلاك، فهناك نوعان رئيسيين للفقر: المطلق أو المدقع وهو النقص الشديد في الموارد والوسائل اللازمة لتلبية أدنى مستويات المعيشة،

والفقر النسبي ويختلف تعريفه من مكان إلى آخر بسبب اعتماده على البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الفرد؛ فهو افتقار الفرد إلى الموارد والوسائل اللازمة لتلبية الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يعد مقبولاً في المجتمع الذي يعيش فيه؛ إذ يختلف الحد الأدنى من مجتمع إلى آخر. وللفقر تأثير واضح على سوق العمل حسب ما أوضح Borjas (2016) خاصة على سوق العمل الخدمي، إذ يميل أصحاب العمل الخدمي إلى استقطاب الأشخاص ذوي التعليم والمهارات المتدنية وذلك لقبولهم بأجور قليلة على الرغم من المخاطر التي يمكن أن يواجهوها أثناء تأدية أعمالهم؛ لكن الفقر هو من يدفعهم للانخراط في هذه الأعمال التي تمتاز بقلّة الأجور، وبيئة العمل غير الآمنة في معظم الأحيان، وقلة امتيازات العمل من تأمين صحي وضمان اجتماعي وحواجز مادية.

إن زيادة الوعي بدور الطبقة الفقيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية أدى إلى عدم تهميش الطبقة الفقيرة في المجتمع وإدماجها في سوق العمل، إذ إنه من الموضوعات المطروقة حديثاً في مختلف الملتقيات الاقتصادية. فمنذ عدة سنوات قليلة أدى الخوف من الثورات الداخلية إلى العناية بمشاكل الطبقة الوسطى والدنيا من الشباب الذين يجدون أنفسهم بعد التخرج أعضاء جدد في سوق العمل غير المحمي والمخفي أحياناً وفي طابور العاطلين عن العمل. وهناك وعي متزايد أيضاً بأن جماهير الفقراء المتعطلين عن العمل يمكنها أن تثور وتتظاهر ضد تلك القوى التي تتحمل مسؤولية فقرها مما يفقد الدول أمنها السياسي والاجتماعي (قيرة وسلطانية، 2018).

اهتمت معظم حكومات الدول بقضية مكافحة الفقر؛ كون آثار الفقر لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط وضيق ذات اليد، بل تعداها إلى التأثيرات الاجتماعية الواسعة والخطيرة؛ فمع تزايد ظاهرة الفقر والتزايد السكاني وقلة فرص العمل تتزايد العشوائيات بشكل مطرد، بالإضافة إلى أن الشعور بالفقر والحرمان من أبسط متطلبات الحياة الكريمة يؤدي إلى تزايد معدلات الجريمة والانحراف الأخلاقي والاجتماعي. إن نمط الانتاج الرأسمالي الحالي استطاع أن يغير في تقسيم العمل الدولي عما كان عليه في بدايات الرأسمالية حيث اعتمدت الرأسمالية الجديدة على سياسات الدمج ما بين القطاعات الأكثر تطوراً على حساب القطاعات الصغيرة والمهمشة؛ الأمر الذي ساهم ويساهم في تقليص دور الدولة تجاه هذه القطاعات. كما إن تخلي بعض الأنظمة الرأسمالية عن أسس التكافل الاجتماعي التي كان يعيش عليها البعض، مثل الرعاية الاجتماعية أو المعاشات المدفوعة للمعاقين أو العاطلين عن العمل زادت من حجم الاحتقان في هذه المجتمعات (حنّا، 2016).

كما وضعت (Cichos & Salvia 2018) أهداف ومؤشرات للدول للحد من الفقر عن طريق خطط الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 ولجميع الناس وفي كل مكان. انطلاقاً من المقياس الحالي للفقر هو العيش بدخل أقل من 1.25 دولار في اليوم حسب ما أقرته الأمم المتحدة (2016). ومن تلك الأهداف أن تقل نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون تحت خط الفقر وفقاً للتعريف الوطنية على الأقل بمقدار النصف، وتنفيذ برامج ونظم ومقاييس محلية للحماية الاجتماعية المناسبة للجميع متضمنة الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للحياة، وبحلول عام 2030 العمل على تحقيق تغطية مستدامة للفقراء والمهمشين قدر الإمكان وتحقيق المرونة اللازمة للفقراء للتنقل بين الأعمال المختلفة، والحد من تعرض العمال للحوادث العنيفة سواء كانت تلك المتعلقة بالمناخ أو عوامل اقتصادية أو اجتماعية وكذلك البيئة، والتأكد التام من استغلال الموارد من عدة مصادر متنوعة من خلال تعزيز التعاون التنموي لتوفير الوسائل الملائمة للبلدان النامية على الأخص والبلدان الأقل نمواً لتنفيذ برامج وسياسات إنهاء الفقر بكل أبعاده. أما المؤشرات المعتمدة فهي معدل الموارد المخصصة من قبل الحكومة لبرامج الحد من الفقر، ومعدل الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، ومجموع المنح الإجمالية والتدفقات المخصصة مباشرة لبرامج الحد من الفقر ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الجدير بالذكر أن الدول النامية تعاني أيضاً من انخفاض معدلات الادخار بشكل عام؛ كنتيجة حتمية لانخفاض التكوين الرأسمالي ومن ثم يستتبع ذلك انخفاض مستويات الإنتاجية والإنتاج في المجتمع، ويؤدي انخفاض الدخل الحقيقي للسكان إلى انخفاض القدرة الشرائية لهم مما يقلل من الحافز للاستثمار؛ وهناك حلقات تتولد نتيجة انخفاض الدخل كحلقة انخفاض مستويات التغذية والصحة وبالتالي انخفاض مستويات الكفاءة الانتاجية ثم انخفاض في الدخل مرة أخرى ، وإلى جانب ذلك تتولد حلقات أخرى ثانوية مثل حلقة انخفاض مستويات التعليم مما يؤدي إلى الوقوع بمصيدة التخلف الاقتصادي الذي يوقف تقدم نمو هذه الدول ويمنع تقدمها، والطريقة الوحيدة إلى الخروج من دائرة الفقر هو كسرها في أي نقطة ليوقف الأثر التراكمي (عبد السلام، 2012).

## ثانياً: المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم كإحدى الآليات الرئيسية للحد من الفقر في ظل الرؤى الاقتصادية الحديثة للدولة

إن المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة انتشارها أكبر خاصة في الأقاليم النائية والأقل حظاً في النمو أو الأكثر احتياجاً للتنمية؛ الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع، كما انها تعتبر من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم، كما أنها يمكنها البقاء أفضل في ظل البيئة المتغيرة؛ إذ أن حجمها الصغير يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية وفعالة وهو ما يجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق فضلاً على أن قلة البيروقراطية تمكنها من تنفيذ أي تغيير داخلي بسهولة ( سلمان والعبادي، 2014).

إن الدور التنموي للمؤسسات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم يقلل من حدة الفقر خصوصاً في المناطق الريفية أو الأقل حظاً، إذ يولد دخولاً حقيقية للأفراد، ويرفع مستوى معيشتهم؛ مما يكبح جماح الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن بحثاً عن العمل، وما يترتب عليها من آثار سيئة. كما إن تدعيم دور المشاريع المُصغرة في الريف والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الاناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل: النسيج والملابس المطرزة وصناعة التريكو والأغذية الجاهزة... الخ، ويساعد هذا على استغلال طاقاتهم والاستفادة من أوقات فراغهم وزيادة دخلهم ومن ثم بتحقيق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة النسائية ويدعم من مشاركتها في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتها ويعود بالفائدة على أسر هذه النساء (بوسالم وبورنان، 2019).

ولقد قام البنك المركزي عام 2011 بوضع تعريف خاص للشركات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة، ينص على أنه يجب ألا تكون شركة مساهمة عامة أو شركة تأمين أو شركة وساطة مالية، وأن الشركات الصغيرة هي التي تكون قيمة الأصول فيها أقل من مليون دينار أو تقل إيراداتها السنوية عن مليون دينار أو يعمل فيها ما بين 20-5 موظفًا، أما الشركات المتوسطة فهي تلك التي تكون قيمة الأصول فيها أقل من 3 مليون دينار أو تبلغ إيراداتها السنوية ما بين 3-1 مليون دينار أو يعمل فيها ما بين 100-21 موظفًا، أنظر الجدول (1).

جدول 1: تصنيف الشركات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة حسب البنك المركزي الأردني

المتوسطة	صغيرة	مُصغرة	المعيار
21-100	5-20	أقل من 5 موظفين	عدد الموظفين
أقل من 3 مليون	أقل من مليون	-	حجم الأصول
1-3 مليون	أقل من مليون	-	الإيرادات السنوية

المصدر: البنك المركزي الأردني

ومن الجدير بالذكر أنه في ضوء تداعيات أزمة فيروس كورونا قام البنك المرزي خلال عام 2020 بإعادة تعريف الشركات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة؛ من خلال توسيع تعريفها بحيث يتم اعتبار الشركات التي تكون قيمة الأصول فيها أقل من 5 ملايين دينار، أو تبلغ إيراداتها السنوية 5 ملايين دينار وعدد موظفيها أقل من 200 موظف ضمن قطاع الشركات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة؛ بهدف الاستفادة شريحة أكبر من الشركات من برامج الدعم والتحفيز الاقتصادي الموجهة لهذه الفئة.

تمتاز المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم حسب ما ذكره (بوسالم وبورنان، 2019) بعدة خصائص تمكنها من الحد من الفقر، منها:

- الاعتماد على شخص واحد لإدارتها، بالإضافة إلى انخفاض عدد العاملين فيها، وبالتالي تتميز ببساطة الهيكل الإداري، والانخفاض النسبي للمعارف والمهارات الإدارية المطلوبة.
- انخفاض رأس المال اللازم لإنشائها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وقلة احتياجاتها من خدمات البنية التحتية؛ وبالتالي يمكن توفير التمويل اللازم للفقراء لمساعدتهم على اقامتها.
- تقوم بدور مهم في تنمية المدن الثانوية والمناطق الريفية مما يساعد على التخفيف من حدة التمركز العمراني والتحضر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.
- الاعتماد بشكل رئيسي على المواد الأولية المحلية بما يساعد على تطوير وتنمية تلك المناطق والاكتفاء الذاتي لسكان هذه المناطق وإشباع حاجاتهم الضرورية.
- تسمح طبيعة تلك المشروعات بتطبيق الأفكار الريادية الجديدة.
- وجود علاقات تشابك بين المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة؛ بحيث يمكن أن تمد بعضها البعض ببعض المنتجات الوسيطة.
- تشجع الخصائص سابقة الذكر المرأة وأصحاب الاحتياجات الخاصة على اقامة تلك المشروعات، وترجع أهمية ذلك إلى ارتفاع نسبة المرأة المعيلة في المجتمعات الفقيرة وخاصة في الدول النامية، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة بالاندماج في سوق العمل.

### ثالثاً: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العربية الفقر والمشاريع مختلفة الأحجام، لكن الباحثة تناولت البعض منها من الأحدث إلى الأقدم، إذ قامت أبوبكر (2021) بإجراء دراسة عن أثر برامج التمويل الخاصة بالبنك المركزي والشركة الأردنية لضمان القروض الموجهة لتحفيز الاقتصاد الأردني على مؤشرات النشاط الاقتصادي، إذ استخدمت الحكومة الأردنية هذه البرامج لتطوير القطاعات الاقتصادية المستهدفة، وأيضاً لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو. فقد تم استخدام السلاسل الزمنية لأربعة قطاعات اقتصادية خلال الفترة 2019-2011، حيث تم التقدير من خلال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وأظهرت نتائج التحليل عدم وجود أثر إيجابي للمبالغ الممنوحة ضمن برنامج سلف البنك المركزي على الناتج المحلي للقطاعات التي شملتها الدراسة باستثناء القطاع الزراعي. وهدفت الدراسة أيضاً إلى قياس أداء برامج ضمان الائتمان التي بدأت في الأردن منذ عام 1994، حيث تسعى الشركة الأردنية لضمان القروض من خلال برامجها المتعددة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الحصول على التمويل بتكلفة معقولة. ولقد وجدت الدراسة تأثيراً إيجابياً على الاقتصاد. خلصت الدراسة إلى أن المعوقات والتحديات التي تواجه القطاعات المستهدفة تتعدى مشكلة التمويل، وبحاجة إلى مزيد من التعمق. أوصت الدراسة على التركيز على نظام الضمان للائتمان والتعاون مع جميع أطراف النظام المصرفي والبنك المركزي والشركة الأردنية لضمان القروض لتحقيق أهداف السياسة التنموية.

كما قامت الزغبي (2020) بدراسة حول دور وزارة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية في دعم المشروعات متناهية الصغر خلال الفترة 2018-2012، إذ بحثت الدراسة أهم أنشطة الوزارة في دعم

هذه المشروعات كوسيلة للحد من الفقر. وخلصت الدراسة إلى أن تلك الفترة قد شهدت استمرارًا لجهود المؤسسة السابقة، مع الاستفادة من التوجهات الحديثة في حقل الإدارة العامة في البحث عن مصادر جديدة للتمويل. وأوضحت الدراسة أن التغير في دور المؤسسة لم يقتصر خلال فترة الدراسة فقد وإنما تجاوز إلى التغير في منطوق وآليات الدعم مع استحداث عدد من البرامج والمبادرات الجديدة. واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الباحثة حول أهمية المؤسسات الحكومية في مكافحة الفقر. وأجرى جلول (2019) دراسة تحليلية عن مكافحة الفقر من خلال التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، والإنفاق الحكومي. تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لتقدير العلاقة القياسية وأثر الصدمات ودوال الاستجابة ومساهمة المتغيرات في تفسير تقلبات نسب الفقر في كل من الجزائر ومصر والسعودية والسودان خلال الفترة 1980-2013. خلصت الدراسة إلى محدودية فعالية السياسات المتبعة لمكافحة الفقر في هذه الدول العربية والقائمة على شبكات الضمان الاجتماعي التي تحاول تقليل حدة الفقر عن طريق المعاشات والمساعدات والمنح، وكان من بين النتائج المهمة هو دور وأهمية تحسين وضعية المتغيرات الاقتصادية الكلية في نجاح سياسة مكافحة الفقر نظرًا للعلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات والفقر، غير أن قوة الارتباط ودرجة التأثير تختلف حسب المتغيرات من دولة إلى أخرى.

كما قاما العبد الله وعدوس (2017) بدراسة حول دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد. إذ هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الحد من الفقر والبطالة من خلال بيان مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في محاربة الفقر والحد من البطالة، وبيان أثر المشاريع الصغيرة في تحسين الوضع المعيشي والدخل للمستفيدين من هذه القروض. ولتحقيق هذه الأهداف تم تطوير استبانة لتخدم أهداف البحث. وقد أظهرت الدراسة استحواد المشاريع الحيوانية على النسبة الأكبر تلتها المشاريع التجارية بمتوسط دخل بين 100 إلى 200 دينار شهريًا، إضافة إلى قدرة هذه المشاريع الصغيرة على تحقيق أهدافها في معالجة الفقر والبطالة بدرجة متوسطة. أوصت الدراسة بالتوسع بالمشاريع الصغيرة وزيادة قيمة القروض بشكل عام، إضافة إلى استحداث برامج إقراضية خاصة من شأنها استقطاب فئة الشباب من (30-20) سنة عن طريق أسعار مرابحة تفضيلية وأقساط مريحة لتشجيعهم للبدء بمشاريع خاصة بهم، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية خصوصًا في المناطق الريفية للوقوف على واقع هذه المشاريع عن قرب.

كما قام المرشد (2017) بدراسة فقهية تطبيقية حول بنوك الفقر في بعض الدول. إذ تناول الباحث نشأة هذه البنوك وأهدافها، ودورها في مكافحة الفقر ومصادر تمويلها، وأحكام القروض الخاصة بها الممنوحة للمشاريع المُصغرة مثل قرض المخزون الغذائي واستعادة رأس المال واستعادة الأرض واستعادة الثروة الحيوانية وقرض مضخة الري وقرض الأسرة والقرض الموسمي. إذ قام بدراسة ميزانية بنك الأسرة البحريني وبنك جرامين بنجلادش كأمثلة على هذه البنوك. كما تم الرجوع إلى بعض الدراسات الأجنبية التي تناولت آثار المشاريع المُصغرة والصغيرة والمتوسطة على مكافحة الفقر، نستعرض جزء منها. قام Chikwira, et al., (2022) وآخرون بدراسة عن تأثير مؤسسات التمويل الصغير في التخفيف من الفقر. وقد تم استهداف التمويل الصغير في الدراسة كأداة لمعالجة الفقر من خلال توفير الائتمان للفقراء والوظائف الاقتصادية المهمشة. إذ قامت الدراسة بفحص دور التمويل الصغير في تخفيف الفقر من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ على البيانات الفصلية التي تم جمعها. كشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة المدى ومعنوية بين متغيرات الفقر والتمويل الصغير ومشروعات الأعمال الصغيرة ونمو القطاع الزراعي. على عكس التوقعات، تبين أن التمويل الصغير يزيد من مستوى الفقر على المدى الطويل. وتوصلت الدراسة إلى أن مشروعات الأعمال الصغيرة وتنمية القطاع الزراعي تزيد من مستوى الفقر على المدى الطويل. وفي المدى القصير، كشفت

نتائج التحليل الاستدراجي أن نمو مشروعات الأعمال الصغيرة يخفف من الفقر، وأشارت الدراسة إلى أن استمرار التمويل الصغير غير الفعال يمكن أن يؤدي إلى تصاعد مستويات الفقر إلى مستويات غير مرغوب فيها. وأكدت النتائج إلى أن نمو قروض التمويل الصغير لا يتم استخدامه بالطريقة المقصودة والفعالة. وأن مسألة توفير الأموال فقط للفقراء ليست وحدها من يقلل من نسب الفقر. في السياق ذاته، بيّنت دراسة (Felix & Belo (2019 تأثير التمويل الصغير على تقليل الفقر، مع مراعاة الدخل وتوزيعه، والتوظيف، والتضخم، والتعليم في 11 دولة نامية في جنوب شرق آسيا. استخدمت الدراسة النماذج الديناميكية للبيانات الطولية في نموذج النمو- الفقر والذي اقترحه (Ravallion (1997 والبيانات كانت من عام 2007 إلى عام 2016. أشارت نتائج الدراسة إلى أن التمويل الصغير يقلل من الفقر حسب مؤشرات مستوى الفقر، وفجوة الفقر، وفجوة الفقر المربعة. كما أظهرت النتائج أن التوظيف والتعليم يمكن أن يقللا من مستوى الفقر.

كما أجرتا Khalaf (2018) & Saqfalhait دراسة عن أثر شركات التمويل الأصغر على النمو الاقتصادي وعلى الفقر في الدول العربية. توصلت الدراسة إلى أن هذه الشركات ليس لها أثرًا واضحًا وإيجابيًا على النمو الاقتصادي؛ وأن التأثير كان على الوصول إلى مصادر التمويل وبصورة إيجابية.

كما قام (Geremewe (2018 بدراسة عن دور المشاريع الصغيرة والصغيرة في التخفيف من الفقر في أثيوبيا. إذ أوضحت الدراسة أن هذه المشروعات تؤدي دورًا مهمًا وفعالًا في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لأنها تُعتبر عمودًا فقريًا لاقتصاداتها. بالإضافة إلى دورها في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفقراء، وتوفير فرص العمل، وزيادة استخدام المواد الخام المحلية، وتحسين النمو الاقتصادي للبلاد بشكل عام. وأكدت الدراسة أنه بدون إنشاء مشروعات مصغرة وصغيرة لا يمكن لأي دولة تحقيق نمو اقتصادي أو تقليل نسب الفقر. وتوصلت الدراسة إلى أن التحديات والمشكلات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل أعمالها هي عوامل عديدة مثل: نقص الوصول إلى التمويل، ونقص البنية التحتية، ونقص التدريب في المهارات الريادية والإدارية، ونقص المعلومات حول فرص الأعمال، ونقص الوصول إلى المبانى، ونقص الوصول إلى رأس المال، ووجود سوق مالية غير فعالة، ومشكلة نقص العمالة المهرة، ونقص السياسات الوطنية الواضحة والواقعية، والقيود الاجتماعية والثقافية، والنظام الضريبي التعسفي، وأسعار الفائدة العالية على الاقتراض، ونقص أماكن الإنتاج، وكذلك نقص وسائل الائتمان.

كما قام (Habib & Jubb (2015 بإجراء دراسة قدموا فيها أدلة على تأثير انتماء الأفراد إلى مؤسسة تمويل صغيرة (MFI) في بنجلاديش على تخفيف الفقر. استخدمت الدراسة المنهج التجريبي مع مجموعة مراقبة لأفرادها الذين لم يكونوا أعضاء في MFI، وتم إجراء مقابلات مع أعضاء في MFI بارزين بشأن ممتلكاتهم المادية بما في ذلك الدخل وملكية الأصول وطرق التوفير ومصاريف استهلاك الطعام، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأعضاء المنتمين في MFI أفضل من غير المنتمين وبشكل ملحوظ. ومن خلال الاختبارات ثنائية المتغيرات تم اكتشاف أن انتماء الأفراد لمؤسسة MFI يرتبط بدخل الأسرة، وثراء الأسرة (الذي يتم قياسه من خلال التوفير)، وانتمائها الطويل الأمد في MFI.

## رابعًا: أهم جوانب دعم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الصغيرة خلال فترة الدراسة (2016-2022)

### 1- أنشطة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لعام 2016

#### - مديرية دعم الصناعة

قامت المديرية خلال عام 2016 بمتابعة تنفيذ المشاريع التي وقعت في عام 2015 من خلال برنامج دعم المؤسسات وتطوير الصادرات JUMP2 حيث تمت متابعة 99 مشروع، تم توقيعها

في 30/10/2014 بقيمة 5,707,100 يورو والمتابعة على 12 مشروع، تم توقيعها 12/201523 / بقيمة 498,547 يورو.

#### - مديرية دعم الخدمات

قامت المديرية خلال عام 2016 بمتابعة تنفيذ المشاريع التي وقعت في عام 2015 من خلال برنامج دعم الخدمات 2، حيث تمت متابعة 110 مشروع تم توقيعها في 30/10/2014 بقيمة 7,055,635 يورو.

#### - مديرية صندوق تنمية المحافظات وأدوات الدعم المالي

بلغ إجمالي المشاريع التي تم الموافقة على دعم تمويلها عام 2016 من صندوق تنمية المحافظات المرحلة الثانية (7) مشاريع بحجم تمويل (1,995,960) دينار أردني، وحجم استثمار (3,806,841) دينار، وكان من المتوقع أن توفر العديد من فرص العمل. وعليه يبلغ إجمالي ما تم تمويله من صندوق تنمية المحافظات المرحلة الثانية من عام 2012-2016 (100) مشروع، بحجم استثمار إجمالي يقدر (129,307,797) دينار، وحجم تمويل إجمالي يقدر (60,996,870) دينار.

#### - وحدة التنمية الاقتصادية والريفية والتشغيل الممول من IFAD

كان من أهم إنجازات وأنشطة وحدة إدارة المشروع:

- ▶ الانتهاء من إعداد دليل تنفيذ المشروع والموافقة عليه من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- ▶ الانتهاء من إعداد خطة العمل السنوية والميزانية وخطة المشتريات والعطاءات لأنشطة المشروع والتي تم اقرارها من قبل اللجنة التوجيهية للمشروع ومن قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- ▶ تم إعداد الاتفاقيات الفرعية وتوقيعها مع الشركاء المتعاونين بالتنفيذ.
- ▶ تم الانتهاء من عطاء تنفيذ دراسة المسح الأساسي الأولي للمشروع وتم احالته على الجمعية العلمية الملكية لتنفيذ الدراسة.
- ▶ زارت بعثة اشرافية من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المشروع خلال الفترة من 17- ايلول الى 2- اكتوبر 2016 وهي البعثة الإشرافية الأولى للمشروع. هدفت البعثة الى مراجعة الأداء العام للمشروع وترتيبات إدارة المشروع واجراءات التنفيذ.
- ▶ تم إعداد الشروط المرجعية لدراسة السوق لتحديد المحاصيل ذات الأولوية والموافقة عليها من قبل الصندوق.

#### - مديرية المشاريع المُصغرة

##### قسم حاضنات الأعمال: برنامج دعم الريادة / شبكة حاضنات الأعمال الأردنية

تم استقبال طلبات لمنح مشاريع مبتدئة شبكة حاضنات الأعمال الأردنية، إذ بلغ عدد الطلبات المتقدمة لعام 2016 (116) طلبًا، تم توزيعها على المحافظات التالية: إربد، جرش، الكرك، مادبا، الطفيلة، ومعان.

##### قسم مسرعات النمو: متابعة مشروع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن 2015-

2014 بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي، والذي تم البدء في تنفيذه خلال 2015-2018 وهو ممول من صندوق التحول التابع لمبادرة دوفيل<sup>2</sup>.

#### - وحدة استكشاف فرص التطور التكنولوجي والتشبيك

<sup>2</sup> هي جهد دولي أطلقته الدول الصناعية الكبرى في العالم خلال اجتماع قادتها في دوفيل بفرنسا عام 2011 ؛ من أجل مساندة دول العالم العربي التي تمر بمرحلة تحول نحو إقامة مجتمعات حرة وديمقراطية ومتسامحة.

كان من أهم إنجازات وأنشطة الوحدة:

### 1- مشروع الترابطات الدولي / شبكة المشاريع الأوروبية

تدير شبكة المشاريع الأوروبية أكبر قاعدة بيانات في أوروبا تختص بفرص الأعمال التجارية والتي يقدر عددها بـ 12,000 فرصة تجارية تختص بفرص الشركات الدولية في مجالات الأعمال التجارية ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير بالإضافة إلى 4500 خبير من أكثر من 600 منظمة عضو في أكثر من 60 دولة في العالم. ومن أهم إنجازات هذا المشروع أنه في شهر 6/2015 تم توقيع اتفاقية الانضمام إلى الشبكة وتشكيل تجمع الأعمال الأردني المكون من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا؛ بهدف تيسير دخول الشركات الأردنية إلى الأسواق الدولية الأعضاء في الشبكة من خلال تقديم خدمات الشركات الدولية والاستشارات الفنية. وتعتبر البوابة للوصول إلى الأسواق الأوروبية، وتضم الشبكة في عضويتها جميع دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى أكثر من 30 دولة أهمها (أمريكا، كندا، اليابان، الصين، روسيا، تركيا، الهند، اندونيسيا وكوريا الجنوبية) ومن الدول الإفريقية (الكاميرون ونيجيريا) ومن الدول العربية (مصر، تونس، قطر بالإضافة إلى الأردن). وكانت أهم الأنشطة كالتالي:

- إعداد حفل إطلاق لمشروع شبكة المشاريع الأوروبية في شهر آب/2016.
- تمت المشاركة في الاجتماع السنوي لأعضاء الشبكة في ألمانيا في شهر 9/2016.
- تم إعداد 10 طلبات من الشركات الأردنية ووضعها على شبكة المشاريع الأوروبية للبحث عن فرص للترابط.

### 2- مشروع الترابطات الوطني

كانت أهم أنشطة المشروع كالتالي:

- تم نشر دعوة الاستفادة من المنحة ببدء شهر 9/2016 حيث تم نشر 5 اعلانات بالجرائد الرسمية.
- تم تنظيم ورشتين تعريفيات لدى غرفتي صناعة عمان والزرقاء.
- تم استقبال (14) طلب قبل الموعد النهائي لاستقبال الطلبات بتاريخ 8/12/2016.
- تم اختيار 5 طلبات لتوقيع الاتفاقيات بتاريخ 29/12/2016.

### 3- مشروع تطوير وتنمية صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الأسواق الافتراضية الممول من صندوق التحول التابع لمبادرة دوفيل وإدارة من مركز التجارة الدولية

كانت أهم أنشطة المشروع كالتالي:

- تم إطلاق المشروع في تاريخ 21/9/2014، والبدء في تنفيذه خلال 2016.
- تدريب وتأهيل عدد من خبراء التصدير.
- تم تأهيل 42 شركة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة لعرض منتجاتهم في الأسواق الافتراضية.
- تم تشكيل لجنة توجيهية من أجل البت بالأمر الخاصة بالمشروع بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة.

### ثانياً: أنشطة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لعام 2017:

- مديرية دعم الصناعة:
- قامت المديرية خلال عام 2017 بمتابعة تنفيذ المشاريع التي وقعت في عام 2016 من خلال برنامج دعم المؤسسات وتطوير الصادرات JUMP2، إذ تمت متابعة 12 مشروع تم

توقيعها 12/201523 / بقيمة 498,547 يورو، وبالإضافة إلى 28 مشروعاً، تم توقيعها في 30/10/2014 بقيمة 1,614,139 يورو.

#### - مديرية دعم الخدمات:

قامت المديرية خلال عام 2017 بمتابعة تنفيذ المشاريع التي وقعت في عام 2015 من خلال برنامج دعم الخدمات 2، إذ تمت متابعة 110 مشروع تم توقيعها في 30/10/2014 بقيمة 7,055,635 يورو.

#### - وحدة التنمية الاقتصادية والريفية والتشغيل الممول من IFAD

كانت أبرز إنجازات المشروع لعام 2017 كانت ضمن النشاطات الرئيسية التالية:

- إنشاء وتوجيه مجموعات الادخار والائتمان والجمعيات.
- تشكيل وتنفيذ مدارس المزارعين الحقلية وبناء القدرات للمركز الوطني.
- دعم وتطوير نماذج الاعمال الريادية.

#### - مديرية المشاريع المُصغرة:

##### قسم حاضنات الأعمال: برنامج دعم الريادة / شبكة حاضنات الأعمال الأردنية

في عام 2016 تم استقبال طلبات لمنح مشاريع مبتدئة شبكة حاضنات الأعمال الأردنية، إذ بلغ عدد الطلبات المتقدمة لعام 2016 مئة وستة عشر طلباً، موزعة على المحافظات التالية: إربد، جرش، الكرك، مادبا، الطفيلة، ومعان. وفي عام 2017 تم توقيع عقود لثمانية مشاريع جديدة.

**قسم سرعات النمو:** متابعة مشروع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن 2014-2015 بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي والذي تم تنفيذه خلال 2015-2018 والممول من صندوق التحول التابع لمبادرة دوفيل.

#### - وحدة استكشاف فرص التطور التكنولوجي والتشبيك

##### 1- مشروع الترابطات الدولي

قامت (JEDCO) بالاشتراك مع المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بتوقيع اتفاقية مع الوكالة التنفيذية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببروكسل في شهر 7/2015 لتشكيل تجمع الأعمال الأردني بهدف تسهيل دخول الشركات الأردنية الى الأسواق الأوروبية بهدف المساعدة في اقامة شركات (ترابطات) دولية في المجالات التجارية، ونقل التكنولوجيا ونشاطات البحث والتطوير، وفي شهر 3/2017 تم اضافة غرفة صناعة عمان كشريك رسمي في التجمع. تم متابعة المشروع خلال عام 2017.

##### 2- مشروع الترابطات الوطني

من أهم إنجازات هذا المشروع أنه تم توقيع الاتفاقيات مع 5 شركات في نهاية العام 2016 حيث بلغت كلفة المشاريع 526 ألف دينار وبلغت قيمة منح فيها مئة وسبعة وأربعين ألف دينار والتي تشكل ما نسبته 27.95 % من اجمالي كلفة المشاريع. تم متابعة المشروع خلال عام 2017.

##### 3- مشروع تطوير وتنمية صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر الأسواق

الافتراضية وهو ممول من صندوق التحول التابع لمبادرة دوفيل وإدارة من مركز التجارة الدولية

كان من أهم منجزات هذا المشروع الكلي خلال عام 2017 أنه تم تشكيل لجنة توجيهية من أجل البت بالأمر الخاصة بالمشروع بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، وتم اعداد الشروط

المرجعية الخاصة بهذه اللجنة وتم إرسالها لوزارة الصناعة والتجارة للبدء بعملية تشكيل اللجنة. وعقد دورة تدريبية من أجل تأهيل مجموعة جديدة من الخبراء التصديريين، وتم الاعلان لهذه الدورة في شهر 3 وتم استقطاب 42 سيرة ذاتية؛ من اجل مراجعتها واختيار أفضل المتقدمين وتم اختيار 25 متقدم من اجل المشاركة في هذه الدورة وتأهيلهم من اجل العمل مع الشركات. كذلك تم استقطاب شركات من أجل التسجيل للاستفادة من المشروع من خلال الإعلان في الصحف الرسمية والمواقع الإلكترونية ومن خلال عقد ورشات تعريفية. وتم الإعلان في الصحف المحلية من اجل استقطاب مجموعة جديدة من الشركات من أجل الاستفادة من المشروع ولقد تم استلام 11 طلب من 11 شركة.

### ثالثاً: أنشطة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لعام 2018:

- **برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير**  
إن برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير يعمل على تقديم الدعم المالي والفني للشركات المستهدفة (SMEs)؛ من أجل رفع قدراتها الإدارية والإنتاجية لتطوير منتجاتها وتمكينها من التصدير الى الأسواق الدولية وذلك لزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية المحلية، وتحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولة الوصول إلى التنافسية العالية بين الشركات الصناعية، لاسيما أن القطاع الصناعي يسهم بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي و90% من الصادرات الكلية، كما يسهم في تشغيل 20% من القوى العاملة المحلية، إذ إن دعم القطاع الصناعي يساهم بتنشيط الاقتصاد الوطني و حل مشكلتي الفقر والبطالة. قام البرنامج باستهداف الشركات ذات القدرة التصديرية العالية خلال عام 2018، والتي سبق لها التصدير في جميع القطاعات الصناعية، من خلال العمل على تقديم منح مالية واستشارات فنية لبناء القدرات الإدارية والإنتاجية لتيسير مهمة التصدير.

### - صندوق تنمية المحافظات

يهتم هذا الصندوق بالمشاريع المُصغرة والصغيرة والمتوسطة الموجهة إلى المحافظات التالية: إربد، جرش، الكرك، مادبا، الطفيلة، ومعان. ويتابع الصندوق الآتي:

- دعم المشاريع الإنتاجية الريادية والمبادرة التي تؤمن فرص عمل جديدة مستدامة.
- تعزيز الشراكة ما بين القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنمية المحافظات.
- تعزيز المشاركة المحلية في إعداد وتحسين استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية.
- تعظيم القيمة المضافة لمساهمة شركات القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز فرصة وصول هذه المساهمات الى جميع مناطق الأردن.

### - وحدة التنمية الاقتصادية والريفية والتشغيل الممول من IFAD

مشروع زراعي تنموي ممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بما قيمته 11.340 مليون دولار امريكي. وهو من أهم المشاريع التي وجهت للفتات الأكثر فقراً، إذ يهدف الى توفير الدعم الفني والمالي لصغار المزارعين، جمعيات المزارعين، المصنعين والمصدرين للمنتجات الزراعية. ويوضح الجدول رقم (2) أدناه تفاصيل هذا المشروع.

## جدول 2: تفاصيل المشروع الزراعي التنموي الممول من الصندوق الدولي للتنمية

<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين فرص الحصول على التمويل في المناطق الريفية.</li> <li>- محاولة دمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة.</li> <li>- خلق فرص عمل في المناطق الريفية لكلا الجنسين.</li> <li>- المساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل.</li> <li>- زيادة حجم الصادرات الزراعية من الخضار والفواكه.</li> <li>- توفير خدمات التمويل الصغرى والإرشاد الزراعي.</li> </ul>	أهداف المشروع
<p>يستهدف المشروع الأسر الريفية تحت خط الفقر والأسر فوق خط الفقر، لكن احتمال وصولهم الى خط الفقر كبير، وهم حسب التصنيف التالي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. العائلات التي ليس لديها مصدر دخل ثابت أو موظفين عاملين.</li> <li>2. العائلات التي لديها موظفين عاملين، لكن دخولهم غير كافية.</li> </ol>	الفئات المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• المكون الاول: سلسلة القيمة وتطوير المشاريع ويتكون من الأنشطة التالية: <ul style="list-style-type: none"> <li>- تشكيل مجموعات الادخار والائتمان والجمعيات.</li> <li>- تشكيل مدارس المزارعين الحقلية.</li> <li>- الدعم الفني وتوجيه اعمال المشاريع الصغيرة.</li> <li>- تطوير وتعزيز السوق وترابطات سلسلة القيمة.</li> <li>- معايير الجودة وتخفيض فاقد ما بعد الحصاد.</li> <li>- دعم وتحديث سلسلة القيمة ونماذج الأعمال الريادية.</li> </ul> </li> <li>• المكون الثاني: التمويل الريفي</li> </ul> <p>تم تنفيذ هذا المكون من خلال البنك المركزي الأردني والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر تحت إشراف المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وتم عن طريقه إنشاء صندوق التمويل الريفي بالتعاون مع مؤسسات التمويل الاصغر لتوفير التمويل للفئات المستهدفة سواء على شكل أفراد أو مجموعات أو جمعيات، بالإضافة الى بناء قدرات مؤسسات التمويل الصغرى وتطوير كافة أنظمتها.</p>	مكونات المشروع
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي</li> <li>- الجمعية الأردنية لمنتجي ومصدري الخضار والفواكه</li> <li>- مؤسسة المواصفات والمقاييس</li> <li>- مؤسسة نهر الأردن</li> <li>- البنك المركزي الأردني</li> </ul>	شركاء المشروع

## - مشروع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي

## الممول من صندوق التحول التابع لمبادرة دوفيل

يهدف المشروع إلى دعم واستدامة (MSMEs) في الأردن مع التركيز على الشركات ذات فرص النمو العالية؛ من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة على التنافس. المشروع يقدم فقط الدعم الفني الشامل وممول من صندوق التحول لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار مبادرة شراكة دوفيل وينفذ من خلال بنك الاستثمار الأوروبي تضمن المشروع ثلاثة محاور رئيسية وهي دراسة وتحديد احتياجات النمو للمشاريع المُصغرة والمتوسطة والصغيرة التي تمتلك فرص عالية للنمو وتحديد العوائق التي تواجهها، وبناء قاعدة بيانات للمديرين على مستوى الأردن وتغذيتها بشكل مستمر، وإنشاء مرصد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير قاعدة بيانات محدثة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## - مشروع الترابطات الدولي

تم متابعة المشروع خلال عام 2018، والتركيز على تيسير دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة للأسواق الأوروبية من خلال تقديم خدمات لتعزيز الترابطات في مجال الأعمال والابتكار لتعزيز التنافسية.

### رابعاً: أنشطة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لعام 2019:

أطلقت المؤسسة برامج نوعية لزيادة رفع القدرات الفنية للشركات الصناعية والخدمات وزيادة تنافسيتها ورفع امكانياتها التصديرية من خلال برامج دعم الصادرات لقطاع الصناعة والخدمات، إذ قامت هذه البرامج على تقديم الدعم المالي والفني للشركات المستهدفة " الصغيرة ومتوسطة الحجم" من أجل رفع قدراتها الإدارية والإنتاجية لتطوير منتجاتها وتسهيل تصديرها إلى الأسواق الدولية؛ وذلك لزيادة المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية وتحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنافسية العالية بين الشركات الصناعية والخدمات. وكان من أهم انجازات المؤسسة:

### - برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير

قام البرنامج باستهداف الشركات الصناعية ذات القدرة التصديرية العالية والتي تمكنت من التصدير مسبقاً في جميع القطاعات الصناعية عبر العمل على تقديم منح مالية واستشارات فنية؛ لبناء القدرات الإدارية والإنتاجية لتسهيل مهمة التصدير. وكانت قيمة المنحة 50000 دينار، والمساهمة القصوى للبرنامج 60% من إجمالي التكاليف (على الأقل 40% من المنحة بناء قدرات ادارية فقط، و60% قدرات انتاجية). أما آلية الدفع فكانت 50% من قيمة المنحة وبسقف خمسة وعشرين ألف دينار كدفعة أولى مسبقة عند توقيع الاتفاقية. و50% من قيمة المنحة وبسقف خمسة وعشرين ألف دينار كدفعة ثانية نهائية عند الانتهاء من تنفيذ جميع أنشطة المشروع.

### - برنامج دعم الشركات الخدمائية من أجل التصدير

قام البرنامج باستهداف الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ذات القدرة التصديرية العالية والتي تمكنت من التصدير في الفترة (2017-2019) في القطاعات التالية: السياحة والضيافة، الاستشارات المالية والإدارية والقانونية والتدريب والرعاية الصحية والعلاجية والطاقة والخدمات الهندسية والمعمارية وتكنولوجيا المعلومات، وذلك عبر العمل على توفير منح مالية وفنية لبناء القدرات الإدارية والإنتاجية لتمكين مهمة التصدير. وكانت قيمة المنحة لا تتجاوز 25000 دينار (على الأقل 40% من المنحة ان تكون قدرات إدارية). أما المساهمة القصوى للبرنامج فكانت 50% من إجمالي التكاليف المؤهلة للاستثمار وألا تتجاوز مبلغ 50000 دينار. وكانت آلية الدفع 80% من قيمة المنحة وبسقف 20000 دينار دفعه مبدئية عند توقيع الاتفاقية. و20% من قيمة المنحة وبسقف 5000 دينار دفعة ثانية نهائية عند الانتهاء من تنفيذ جميع أنشطة المشروع.

### - إطلاق برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير لأول مرة

استهدف البرنامج الشركات الأردنية الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاع الصناعي والتي تملك قيمة مضافة عالية والتي لم تقم بالتصدير خلال السنوات الثلاث السابقة أو التي صادرتها السنوية محدودة (أقل من 50 ألف دينار للسنة السابقة). إذ تم من خلال البرنامج تقديم الدعم الفني والمالي من خلال مرحلتين (المرحلة الأولى: الاستفادة من مخيم تحفيز التصدير/ بناء القدرات والتدريب، المرحلة الثانية: تقديم الدعم المالي على شكل منح بسقف أربعين ألف دينار للشركة وبنسبة تمويل 70% من إجمالي تكلفة المشروع).

### - إطلاق مشروع ممارسة الأعمال من المنزل

يهدف هذا المشروع الى تشجيع فئة الشباب على ممارسة العمل من داخل المنازل، وتشجيعهم على تسجيل أعمالهم وترخيصها واعطائها الصفة الرسمية والقانونية. تم تمويل المشروع من قبل منظمة

سبارك3 الهولندية بقيمة 95000 دينار أردني. تم إطلاق المشروع بتاريخ 31/12/2019 والبدء باستقبال الطلبات من الفئات المستهدفة وبلغت عدد الطلبات المتقدمة للاستفادة من المشروع (645) طلبًا من جميع محافظات الأردن، وقد تم تقييمها من قبل لجنة مختصة في المؤسسة هذا وقد تم دعم (60) مشروع.

#### - إطلاق مشروع تحويل نماذج الاختراعات إلى مشاريع تجارية (تجوير)

يهدف المشروع إلى تشجيع فئة ريادي الأعمال إلى العمل، وتحويل اختراعاتهم إلى مشاريع إنتاجية ذات جدوى اقتصادية والتي لها فرص نمو مرتفعة، واستحداث فرص عمل جديدة، والتركيز على الجانب التجاري قبل الجانب الانتاجي للمشروع، تم إطلاق المشروع بتاريخ 31/12/2019 وتم البدء بعقد الورشات التعريفية واستقبال الطلبات في الربع الأول من عام 2020، ولقد استفادت (10) شركات من هذا المشروع.

#### - مشروع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يهدف المشروع إلى دعم واستدامة مشاريع (MSMEs) في الأردن مع التركيز على الشركات ذات فرص النمو العالية؛ بهدف زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، يقوم المشروع بدراسة وتحديد احتياجات النمو للمشاريع المُصغرة والمتوسطة والصغيرة التي تمتلك فرص عالية للنمو وتحديد العوائق التي تواجهها، ومن ثم تطوير وتحديث الأدوات العملية اللازمة لمعالجة هذه التحديات إضافة إلى تهيئة المشاريع المُصغرة والمتوسطة والصغيرة للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ خطط النمو من خلال التشبيك فيما بينها وبين مصادر التمويل المختلفة. استطاع المشروع في عام 2019 بإعداد 16 خطة نمو للشركات المستفيدة من المشروع بالإضافة إلى تنفيذ 17 ورشة عمل في مواضيع إدارية وفنية.

#### - مبادرة تشبيك الشركات الأردنية المُصغرة في مجال تكنولوجيا المعلومات مع المستثمرين في الإمارات العربية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ومجلس الأعمال الأردني

##### في دبي ومؤسسة ولي العهد وBeyond Capital والصندوق الأردني للريادة

قامت المؤسسة بتنفيذ مبادرة تشبيك الشركات المُصغرة الأردنية مع المستثمرين في دولة الامارات العربية المتحدة وتشجيعهم لتنمية مشاريعهم بهدف الاستدامة لشركاتهم وزيادة تنافسيتهم في الأسواق المحلية والدولية واثاحة الفرصة لهم لتوسيع أعمالهم وزيادة صادرات شركاتهم، إذ تقدمت 97 شركة للاستفادة من هذه المبادرة وتم تقييمها بناءً على معايير محددة، وتم اختيار 20 شركة للمشاركة في هذه المبادرة، حيث تم اشراك كل ريادي في 3 جلسات تشبيك مع مستثمرين والتي أوجدت على الأقل 20 فرصة استثمارية.

#### - مشروع قدرات الملكية الفكرية للنمو الذكي والمستدام والشامل في منطقة البحر الأبيض المتوسط

استطاعت المؤسسة الحصول على الموافقة لإدارة المشروع وتنفيذه بصفتها قائد المشروع الاقليمي الذي تم تنفيذه أيضًا في كل من (اليونان، ايطاليا، اسبانيا، تونس) بقيمة اجمالية (1194000) يورو والذي يهدف بشكل رئيسي إلى المساهمة في بناء إمكانيات الابتكار والأفكار وآليات حقوق الملكية الفكرية للمشاريع الريادية المُصغرة، ومشاريع الرياديين من الشباب والنساء من خلال تعزيز دعم مبادئ حقوق الملكية الفكرية وقدراتها.

<sup>3</sup> منظمة تسي لخلق فرص عمل مستدامة للشباب في الدول النامية.

- مبادرة التدريب والتوجيه لـ 100 شركة من المستفيدين من خدمات المؤسسة من خلال منظمة سبارك لتقديم خدمة التوجيه والتدريب لها.

#### ■ انشاء البوابة الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة

تم تصميم بوابة وطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع GIZ & SPARK ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة والقطاع الخاص بهدف تعزيز البنية التحتية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن من خلال:

- 1- تحسين وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى معلومات الخدمات المالية والغير مالية عن طريق بوابة الكترونية تفاعلية.
- 2- توفير المعلومات والبيانات لصانعي السياسات من خلال تقييم أداء الاطراف المعنية والتغذية الراجعة.

#### ■ مشروع فعالية السياسات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

يأتي هذا المشروع بين الأردن و (OECD) بناءً على قيام المؤسسة بإعداد مسودة للاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة 2015-2019.

تم الموافقة على المشروع بتاريخ 8/12/2015 والبدء بتنفيذه في 1/1/2016، حيث هدف المشروع الى تحسين صناعة سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريادية من خلال تعزيز الحوار بين القطاع العام والخاص والتنسيق المؤسسي، وتبني أنظمة متابعة وتقييم أفضل للسياسات والبرامج، وتحسين احصائيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات ريادة الأعمال.

إذ قام المشروع بعقد مجموعة من اللقاءات بين الجهات المهتمة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومناقشة التجارب الدولية في صناعة السياسات والآليات المؤسسية. وكن نتائج رئيسية لهذا المشروع تم تطوير ثلاثة أدلة بناء على أفضل الممارسات الدولية التي تقدم توصيات للأردن على وجه الخصوص، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وتم اطلاقها بتاريخ 3/10/2019 في مبنى المؤسسة بحضور ممثلين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وممثلين معنيين من القطاع العام والخاص.

#### ■ مشروع MEDMSMEs مع الاتحاد الأوروبي / مشروع اقليمي لدعم السياسات في دول جنوب المتوسط

قامت المؤسسة بالتنسيق لتنفيذ المشروع مع الجهة الاستشارية المعينة من الاتحاد الأوروبي كونها هي المنسق للميثاق الأوروبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذي يعد أداة مرجعية تم تصميمها لمراقبة وتقييم تقدم السياسات التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تم تصميم هذه الأداة ضمن المبادئ العشرة للميثاق الأوروبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ تم تطوير هذه الأداة من خلال OECD، الاتحاد الأوروبي، البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، والمنظمة الأوروبية للتدريب.

الهدف الرئيسي لهذا الدليل هو تزويد الحكومات بإطار عملي لتقييم ورصد السياسات المستهدفة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي ضوء الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط (الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، لبنان، مصر، السلطة الفلسطينية، ليبيا) يتم تقييم أداء دول جنوب المتوسط كل أربع سنوات باعتماد هذا الدليل كمرجعية لتوفير الدعم المالي والفني وتحديد نقاط القوة والضعف في بناء سياسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب المتوسط.

يأتي هذا المشروع في إطار دعم تطوير السياسات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في جنوب المتوسط حيث ركز المشروع على محورين رئيسيين:

- المحور الأول: بخصوص تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (internationalization).
  - المحور الثاني: الوصول الى التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (access to finance).
- وقد أجرى المشروع مسح للممارسات الدولية والأوروبية الناجحة بهذا الخصوص والتي بدورها ساعدت في تحديد الممارسات الجيدة في دول جنوب المتوسط وتعزيز الحوار بين هذه الدول.

### خامساً: أنشطة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية خلال فترة كورونا 2022-

2020:

- قامت المؤسسة باستحداث برامج لمواجهة أزمة فيروس كورونا منها:
  - برنامج دعم الشركات الصناعية عن طريق الخدمات المنفردة (التجارة الالكترونية أو العمل عن بُعد).
  - برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل تصدير المستلزمات الطبية وملابس السلامة العامة لمكافحة فيروس كورونا.
  - متابعة برنامج دعم شركات قطاع الخدمات من أجل التصدير (2019-2020)، إطلاق برنامج دعم الشركات الخدمية ومن أجل التصدير- المرحلة الثانية (2016-2020).
  - برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير المرحلة الأولى (2019-2020)، إطلاق برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير المرحلة الثانية (2019-2020).
  - برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير لأول مرة، مشروع دعم مصاريف الشحن للشركات الصناعية.
  - مشروع تسريع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسريع الصادرات (2019-2020)، التدريب والتوجيه لـ 100 شركة للمستفيدين من خدمات المؤسسة بالتعاون مع منظمة سبارك الهولندية.

### خاتمة البحث

يرجع دعم المؤسسة للمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة منذ سبعينيات القرن الماضي كتوجه تنموي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وذلك للتغلب على مشكلات الفقر لدى الفئات الأكثر احتياجاً. بحثت الدراسة أهم أنشطة المؤسسة في دعم MSMEs خلال الفترة 2016-2022. خلّصت الدراسة إلى أن الفترة المذكورة قد شهدت استمرار الجهود السابقة في إطلاق العديد من البرامج والمشاريع والدخول في العديد من أشكال الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى الجهات الدولية المعنية بهدف دعم المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة كإحدى آليات الحد من الفقر لدى الأفراد ذوي الدخل المتدني والمتوسط.

### التوصيات

- بناءً على ما تقدم من تحليل لمنجزات المؤسسة، يُمكن وضع التوصيات والمقترحات الآتية:
1. تسليط الضوء على المؤسسة والتعريف بها من خلال تكثيف العملية التسويقية وفي مختلف وسائل الإعلام حتى يتم استقطاب أكبر عدد ممكن من الأفراد.
  2. دعم جهود المؤسسة في استمرارية البحث عن مصادر جديدة للتمويل، بغض النظر عن المخصصات المحددة من الموازنة العامة للدولة للمؤسسة.
  3. التوسع في تقديم التسهيلات الإدارية والفنية للمنتفعين من خدمات المؤسسة بالتزامن مع توجهات التحول الرقمي.
  4. البحث عن شركات جديدة لاستحداث المزيد من البرامج والمبادرات التابعة للمؤسسة والتي تصب في دعم المشروعات المُصغرة والصغيرة والمتوسطة في الدولة.

5. زيادة الاهتمام بالجانب التسويقي والترويجي للمشاريع المُصغرة والصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسة وشركائها، وعدم الاكتفاء بتسويق منتجات المشروعات فقط؛ وإنما أيضا تسويق البرامج والمبادرات المتعلقة بدعم هذه المشروعات.
6. الاهتمام بخدمة ما بعد تقديم الخدمة، ما يسمى (After Care)، والتي تركز على رضا المنتفعين والشكاوى والمقترحات.
7. زيادة الاهتمام بالجانب التصديري للمنتجات خارج الدولة، وتقديم التسهيلات المناسبة للمنتفعين من مختلف البرامج.

## المراجع

### أولا: المراجع العربية

1. أبو بكر، رهام (2021). أثر برامج التمويل الخاصة بالبنك المركزي والشركة الأردنية لضمان القروض الموجهة لتحفيز الاقتصاد الأردني على مؤشرات النشاط الاقتصادي [أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية].
2. بو سالم، أبو بكر، بورنان، مصطفى (2019). المؤسسات المُصغرة (الدور التنموي)، دار الابتكار للنشر والتوزيع.
3. جلول، خالد (2019). مكافحة الفقر من خلال التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية (دراسة قياسية تحليلية لحالة الدول العربية الجزائر، مصر، السعودية، السودان)، دار الابتكار للنشر والتوزيع.
4. حتّا، مهدي (2016). الفقر صناعة الرأسمالية (عالم متبدل وآفاق واعدة)، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. الزغبي، عفت (2020). دور وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية في دعم المشروعات متناهية الصغر: دراسة في الفترة 2012-2018، مجلة جامعة القاهرة، المجلد 21 (4).
6. سلمان، ميساء، العبادي، سمير (2014). المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي.
7. طاقة، محمد (2021). الكورونا الاقتصاد والإنسان، دار آمنة للنشر والتوزيع.
8. العبد الله، شادي، عدوس، ساهر (2017). دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 3 (3).
9. عبد السلام، مصطفى (2012). المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي، دار الوراق للنشر والتوزيع.
10. الغرابوي، شهدان (2019). تمويل المشاريع الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي، قبرة، إسماعيل، سلاطينة، بلقاسم (2018). الفقر والتهميش في البلدان النامية، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.
12. المالكي، عبد الله (2019). مضائق الاقتصاد الأردني (الخلاص)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الأردن.
13. المرشد، خالد (2017). بنوك الفقر، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

## ثانيا: لمراجع الأجنبية

1. Acemoglu, D, and Robinson, J., (2012). **Why Nations Fail**. First edition, crown publishing.
2. Borjas, J., (2016). **Labor Economics**. 7<sup>nd</sup> edition, Harvard University.
3. Chilwira, C. and Vengesai, E. and Mandude, P. (2022). The impact of Microfinance Institutions on Poverty Alleviation. **Journal of Risk and Financial Management**.
4. Cichos, K., and Salvia, A. (2018). **No poverty (Making the Dream a Reality)**. Concise Guides to the United Nations Sustainable Development Goal.
5. Felix, E., And Belo, T.,. (2019). The impact of microcredit on poverty reduction in eleven developing countries in south - east Asia, **Journal of Multinational Financial Management**, Vol. 52-53, Elsevier publication,
6. Geremewe, Y., (2018). The Role of Micro and Small Enterprises for poverty Alleviation, **International Journal of Research Studies in agricultural sciences**, Vol.4, Issue 12. MizanTepi University,
7. Habib, M., and Jubb, C., (2015). **Poverty Alleviation with Microfinance: Bangladesh Evidence**, Economic studies in inequality, Asian Development Bank.
8. Khalaf, L. and Saqfalhait, N. (2018). The Effects of Microfinance Activities on Economic Growth in Arab Countries, **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 23(1).
9. Wolf, E., (2008). **Poverty and Income Distribution**, second edition, A john Wiley and sons, LTD, Publication.

## ثالثا: المواقع الإلكترونية

❖ الموقع الرسمي للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية:

<http://www.jedco.gov.jo>

❖ الموقع الرسمي للبنك الدولي: <http://www.albankaldawali.org>

❖ الموقع الرسمي للبنك المركزي الأردني: <http://www.cbj.gov.jo>

## المُلحق (1)

## قائمة الاختصارات

ABBREVIATIONS	WORD
JEDCO	Joran Enterprises Development Corporation
MSMEs	Micro Small Medium Enterprises
GIZ	Deutsche Gesellschaft fur Internationale Zusammenarbeit
IFAD	International Fund for Agricultural Development
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development

**Publication Prerequisites and terms**

- 1- The journal publishes scientific research and studies in statistics and informatics written in Arabic, English and French, to make it clear that research submitted for publication has been published or submitted for publication in magazines or other periodicals or presented and published in periodicals for conferences or seminars.
- 2- Send electronic copies (word & PDF) of the research and studies to the editor should include the name of the researcher or researchers and their scientific titles and places of work with the address of the correspondence, the numbers of telephones and e-mail. The research to be published should be sent electronically in accordance with the specifications below:
  - a. To be printed on A4 paper and be in the form of a single column and use the Type simplified Arabic and Times New Roman for English and French and with a font size (12). Using Microsoft Word and on one face of the paper.
  - b. The margin is 2.5 cm for all sides of the paper.
  - c. The researcher will attach a summary of his research in Arabic, English, or French in no more than one page.
  - d. Place references at the end of the paper and separated page. It is recommended to use the Harvard system of referencing, which (author's name, year of publication, source address, publishing house, country).
  - e. Numbered tables, illustrations, and others as they are received in the research, documents as aliases of the original sources.
  - f. The number of search or study pages should not exceed (25) pages.
- 3- Authors will notified of receiving their research within two working days from the date of receipt of the research.
- 4- Referees will evaluate all submitted research, the Authors will informed of the proposed evaluation and modifications if any within two weeks of receipt of the research.
- 5- The editorial board of the Journal has the right to accept or reject the research and has the right to make any modification or partial redrafting of the material submitted for publication in accordance with the format adopted in its publication after the approval of the researcher.
- 6- Published research becomes the property of the Journal and may not republished elsewhere.
- 7- The articles published in the magazine reflect the opinions of the authors, and do not necessarily reflect the view of the Journal or the Arab Institute for Training and Research in Statistics.
- 8- The research is sent to the magazine's e-mail address:  
[journal@aitrs.org](mailto:journal@aitrs.org) or [Info@aitrs.org](mailto:Info@aitrs.org)

# Journal of Statistical Sciences

Scientific Referred Journal

## Editorial Board

### Editor-in Chief

Mr. Hedi Saidi

### Editorial Secretary

Dr. Bachioua Lahcene

## Editorial Board Members

Prof. Dr. Faisal Al-Sharabi  
Dr. Salwa Mahmoud Assar  
Dr. Hassan Abuhassan

Prof. Dr. Abed Khaliq Tohami  
Prof Dr. Ahmed Shaker Almutwali  
Dr. Hamid Bouzida

Prof. Dr. Mukhtar Al-Kouki  
Prof. Dr. Issa Masarweh

## Scientific Consulting Committee

Dr. Qassim Al-Zoubi  
Dr. Diaa Awad  
Dr. luay shabaneh

Dr. Nabeel M. Shams  
Dr. Khalifa Al-Barwani  
Prof. Dr. Ghazi Raho  
Dr. Ola Awad

Prof. Dr. Awad Haje Ali  
Prof. Dr. Maytham Elaibi Ismael  
Dr. Mohammed Husain Ali Al-Janabi

Listed in Ulrich's website

[www.ulrichsweb.com](http://www.ulrichsweb.com)

Classified in The Arab Citation & Impact Factor (Arcif)

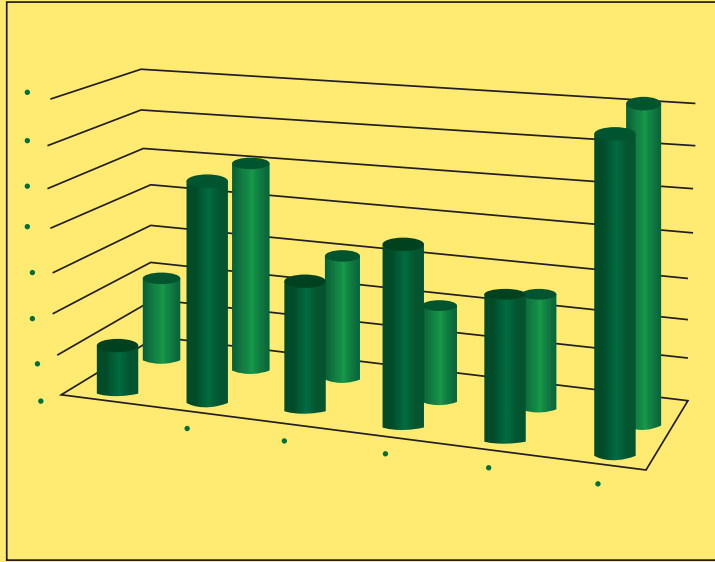
[www.emarefa.net/arcif/](http://www.emarefa.net/arcif/)

ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)



Arab Institute for Training and Research in Statistics

# Journal of Statistical Sciences



Issue No. 24

Scientific Peer-reviewed Journal issued by  
Arab Institute for Training and Research in Statistics

Listed in Ulrich's website

[www.ulrichsweb.com](http://www.ulrichsweb.com)

Classified in The Arab Citation & Impact Factor (Arcif)

[www.emarefa.net/arcif/](http://www.emarefa.net/arcif/)

ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)